في تقرير وزع في الكونجرس:

الجيش الامريكي يعتقل ٥٠ ألف شخص ويعترف بـ ٩٤ حالة تعذيب في العراق وافغانستان

■ واشنطن/ أ ف ب/

جاء في مقتطفات من تقرير وزعت في الكونجرس أن تحقيقاً داخلياً لجيش البر الأمريكي أحصى ٩٤ حالة تعذيب مؤكدة أنزلها بمعتقلين في العراق وافغانستان جنود امريكيون.

وقد ورد هذا العدد الذي يفوق التقدير الأخير للبنتاجون حتى الآن في تقرير للمفتش العام لجيش البر الجنرال بول ميكولاشيك.

وقال سكرتير جيش البر بالوكالة ليس براونلي خلال جلسة استماع عامة للجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ في التاسع من يونيو الماضي التاريخ الذي يتوقف عنده التقرير كان هناك ٩٤ حالة مؤكدة أو مفترضة من التعذيب على مختلف انواعه، وهي تتضمن أعمالاً واعتداءات جنسية ووفيات.

واعتقلت القوات الامريكية حوالي ٥٠ ألف شخص في العراق وافغانستان منذ الأول من أكتوبر ٢٠٠١م كما كشف التقرير.

وأكد التقرير أن حالات سوء المعاملة هذه معزولة وليست ناجمة عن خلل تنظيمي لكنها ناجمة عن سوء تطبيق الاجراءات العسكرية من قبل مجموعة صغيرة من الجنود.

وقد أمرت وزارة الدفاع باجراء هذا التحقيق في فبراير على إثر معلومات داخلية عن عمليات تعذيب المعتقلين في سجن ابو غريب قرب بغداد.

واستمر عمل المحققين خمسة اشهر زاروا خلالها ١٦ مركز اعتقال واستجوبوا ٦٥ جندياً وضابطاً كما قال الجيش.

من جهته وافق مجلس النواب الامريكي مساء الخميس على موازنة دفاع باكثر من ٤٠٠ مليار دولار بينها مخصصات طارئة بقيمة ٢٥ مليار دولار لتمويل العمليات في العراق وافغانستان.

وصوت ٤١ نائباً لمصلحة مشروع الموازنة هذا للسنة المالية ٢٠٠٥م مقابل ١٢ وسيعرض الآن على الرئيس الامريكي جورج بوش للتوقيع عليه.

وكان مجلس الشيوخ صوت على المشروع الشهر الماضي ثم عرض على مجلس النواب بعد أن تمكن مفاوضون من حل الخلافات بين المجلسين.

ورحب بوش في بيان بموافقة المجلس وقال: إن القانون الذي اعتمده الكونجرس يقدم الأموال اللازمة لضمان أن تكون قواتنا تتلقى افضل الرواتب وأن تكون الأفضل تجهيزاً وتدريباً في العالم.

وأضاف: اثني ايضاً على الكونجرس لمواصلته تقديم الأموال اللازمة لدعم المهمات المحفوفة بالمخاطر التي تقوم بها قواتنا في افغانستان والعراق وكما قلت عدة مرات فإن قواتنا ستحصل على ماهي بحاجة اليه لاداء عملها واشعر بارتياح لأن غالبية في الكونجرس لاتزال تقف إلى جانبي للدعم العسكري.

وتشمل الموازنة ٧٦ مليار دولار لشراء الاسلحة والمعدات وكذلك ٦٨,٦ مليار دولار للابحاث والتطوير.

وتتضمن الميزانية ايضاً زيادة لعدد القوات في سلاح البر بحوالي ثلاثين ألف رجل بين ٢٠٠٥و ٢٠٠٩م مما يعكس قلق العديد من البرلمانيين حيال عدم كفاية عديد هذه القوات لضمان تناوب عادي للوحدات المنتشرة.

وقد ظهر ذلك في العراق حيث اضطر العسكريون لتمديد مهامهم لعدة اشهر.

ومشروع الموازنة العسكرية هذا يتضمن من جهة أخرى حوالي ثلاثين مليار دولار لبرامج الدفاع القومي لاسيما النووي بادارة وزارة الطاقة.

كما يتضمن ايضاً زيادة بنسبة ٣,٥ لرواتب العسكريين.

الفلبين: الطعن في نتائج الانتخابات الرئاسية

■ مانيلا/ د ب أ

طالب مرشح إلى الانتخابات الرئاسية في الفلبين التي جرت في مايو الماضي بإعادة فرز الأصوات في دعوى رفعها أمام المحكمة العليا أمس.. واتهم فرناندو بو جونيرو معسكر الرئيسة جلوريا ماكاباجال ارويو بارتكاب تزوير ومخالفات جماعية واسعة للانتخابات في التصويت يوم ١٠ مايو الماضي.. ورفعت رفيقته في السباق الانتخابي السيناتور السابق لورين ليجاردا دعوى منفصلة احتجاجاً على نائب الرئيس نولي دي كاسترو.

وفي عريضتي الدعوى ادعى بو وليجاردا أنهما كانا سيفوزان في الانتخابات لو لم يرتكب منافسوهم تلك المخالفات والانتهاكات.

وطالب بإعادة فرز الأصوات في ٢٣ ولاية تضم ١٨٣٠٩ دوائر وتمثل ٨٪ من إجمالي الأصوات، حيث يدعي أن نتائج الانتخابات جرى التلاعب فيها لصالح أرويو ودي كاسترو.

وقال المتحدث باسم الرئاسة الفلبينية إجناسيو بوني: إن الحكومة ترحب بالدعوى، وقال: إن بو وليجاردا اتخذا القرار السليم باختيار الطريق القانوني.

وكان أنصار المعارضة هددوا بشن احتجاجات حاشدة في الشوارع ضد الحكومة بعد خسارة بو وليجاردا .

■ المنافس في انتخابات الرئاسة يحمل ملف الطعن .. epa

ماليزيا تجدد تأييدها لسياسة «صين واحدة»

■ «، كوالالمبور/ق ن ا ..

منحت ماليزيا الضمان للصين بانها ستستمر في احترام سياسة الصين الواحدة التي أقرت بها كوالالمبور منذ عام ١٩٧٤م، عندما اعترفت بالجمهورية الصينية الشعبية.. أكد ذلك نجيب عبدالرزاق نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده بكوالالمبور أمس بعد استقباله لنائب رئيس مجلس القوات المسلحة الصيني الجنرال جو بو كسيونج الذي يزور ماليزيا حالياً.

أشار نجيب في حديثه إلى أن الحكومة أصدرت التعليمات إلى جميع الوزراء باتباع هذه السياسة وعدم القيام بأية زيارة إلى تايوان تجنباً لازعاج الحكومة الصينية.

واستطرد نجيب بقوله: ان العلاقة بين ماليزيا وتايوان تقتصر على مجال التجارة والثقافة فحسب ويمكن لصغار الموظفين ورجال الأعمال زيارة تايوان في أي وقت يشاءون لغرض التجارة أو لأمور شخصية.

اندونيسيا: محامون يدعون للإفراج عن باعشير بعد الحكم لعدم مشروعية قانون الإرهاب

■ جاكرتا/ د ب أ/ ق

ال المحامون الموكلون عن أبي بكر باعشير المحتجز بتهمة الضلوع في أنشطة إرهابية أنه يتعين إطلاق سراح موكلهم بعد أن قضت المحكمة الدستورية الأندونيسية بعدم دستورية قانون مكافحة الإرهاب الذي استند إليه في إدانة عشرات المشتبه فيهم.

وقال عدمان ويراوان عضو فريق الدفاع عن باعشير "يجب أن يطلقوا سراحه لأن قضاة (المحكمة الدستورية) قالوا إن على جميع من في البلاد بمن في ذلك المسؤولين عن إنقاذ القانون احترام قرار المحكمة".

وكانت مصادر قضائية وخبراء قانونيين قد أفادوا في وقت سابق بأن المحكمة الدستورية الاندونيسية التي أنشئت في الآونة الأخيرة قضت أمس الجمعة بأن قانون مكافحة الإرهاب الذي بدأ العمل به عام ٢٠٠٢م مخالف للدستور وبالتالي غير ملزم قانونيا.

وقضى خمسة من تسعة قضاة تتكون منهم هيئة المحكمة الدستورية بان القانون رقم ١٥ لعام ٢٠٠٣م بشأن الإرهاب يخالف مبادئ الدستور الاندونيسي الذي وضع عام ١٩٥٤م لأنه يتضمن بندا يسمح بتطبيقه بأثر رجعي بهدف الاستناد إليه في قضية تفجيرات بالي.

لكن هذا الحكم لن يلغي أحكام الإعدام التي صدرت بحق أشخاص مثل امروزي وعلي جفرون وإمام سامدرا المتهمين بتدبير تفجيرات بالي عام ٢٠٠٢م التي راح ضحيتها ٢٠٢ قتيل.

وقال أندي محمد عصرون أستاذ القانون الدستوري بجامعة اندونيسيا أن المحكمة الدستورية لا يمكنها أن تلغي حكم أي محكمة.. بالأمس كان قانون مكافحة الإرهاب دستوريا لكن لا يمكن التعامل مع أي قضية إرهابية بهذا القانون لأنه أصبح غير ملزم قانونا.

ومازال باعشير – ٦٦ عاما – الذي اعتقل للاشتباه في صلته بمنفذي تفجيرات بالي محتجزا تمهيدا لمحاكمته، وباعشير هو الزعيم الروحي للجماعة الإسلامية التي يعتقد أن لها صلات بتنظيم القاعدة في المنطقة.

تشيلي: حلفاء بينوشيه التقليديون يتركونه لمواجهة مصيره

■ سانتياجو/ أ ف ب/

بدأ حلفاء الرئيس التشيلي الاسبق الدكتاتور اوجستو بينوشيه التقليديون من اليمين بالتخلي عنه في ضوء الدلائل على فساد نظامه وبينها اكتشاف حسابات مصرفية سرية في الولايات المتحدة أودعت فيها ملايين الدولارات.. ويلتزم قادة الاتحاد الديمقراطي المستقل والتجديد الوطني الحزبان اليمينيان اللذان كانا يدعمان سياسياً ديكتاتورية بينوشيه ١٩٧٣– ١٩٩٠م الحذر حول الموضوع ولم يخاطر أي منهما خلال الفترة الاخيرة بالدفاع علناً عن الدكتاتور السابق.

وقال السناتور عن الاتحاد الديمقراطي المستقل ورئيس مجلس الشيوخ هيرنان لاران رداً على سؤال حول نزاهة بينوشيه لن أضع يدي في النار وطالب بأن يقدم الجنرال بينوشيه شرحاً علنياً حول مصدر الأموال التي يحتفظ بها في الولايات المتحدة.

وأفاد تقرير أعدته لجنة في مجلس الشيوخ الأمريكي أن الدكتاتور السابق يمتلك حسابات في مصرف ريغس في واشنطن نقل اليها أموالاً تقدر بما بين اربعة الى ثمانية ملايين دولار بين ١٩٩٤م و٢٠٠٢م..

كما أنه أجرى تحويلات إلى واشنطن خلال وجوده قيد التوقيف في لندن عندما كانت أملاكه مجمدة.

وقال النائب البرتو كاردميل نائب وزير داخلية خلال الحكم العسكري أن عدداً كبيراً من الذين دافعوا مثلنا عن النظام العسكري يشعرون بالانزعاج والقلق والالم.

وقال محللون أن الاعضاء في الاتحاد الديمقراطي المستقل والتجديد الوطني ليسوا حريصين على مساندة شخص أصبح خارج اللعبة السياسية في وقت يتم التحضير لانتخابات بلدية في اكتوبر وانتخابات رئاسية في ٢٠٠٥م علماً أن مرشح اليمين جواكين لافين رئيس بلدية سانتياغو الحالي خسر الانتخابات الرئاسية في ١٩٩٩م في مواجهة ريكاردو لاجوس بفارق صغير.

وقال الأمين العام للاتحاد الديمقراطي المستقل النائب باتريسيو مليرو حتى لو أن اصدار الاحكام ليس مستحباً الا أن المعلومات الأولية التي كشفت مثيرة للقلق، والذين كانوا جزءاً من هذه الحكومة ينتظرون شرحاً واضحاً حول حسابات بينوشيه.

وأشارت صحيفة المركوريو النافذة في افتتاحية بعنوان «امتحان الثقة» أن اهمية المعلومات الاخيرة التي كشفت عنها ترسم علامات استفهام حول صورة النزاهة التي كان يتمتع بها نظام بينوشيه.

واعتبرت الصحيفة أنه لايجب التقليل من أهمية المعلومات وقالت إن نتائجها لها علاقة بالماضي ولكن لها تأثير كذلك على المستقبل وسيكون أمراً خطراً ومحبطاً بالنسبة إلى الذين عملوا مع الحكومة العسكرية أن يتبين أن المسؤول الرئيسي في هذه الحكومة شارك في اختلاس أموال عامة كما أن هذا قد يضر بصورة البلاد.

ورفض أحد معاوني بينوشيه المقربين الجنرال المتقاعد غييرمو غاران ابداء رأي نهائي في مايبدو تخلياً لانصار بينوشيه السابقين عنه.

وقال لوكالة الصحافة الفرنسية إذا كان الوضع كذلك فليس في الأمر نبل بل ظلم.

ويرى الخبراء في المقابل أن كشف الحسابات المصرفية لبينوشيه سيترك على العكس تأثيراً ايجابياً على الإدارة الحالية التي تتخبط في قضايا فساد تطال الموظفين العامين.